



الواسطة والمحسوبية..الى أين ؟

عبد العزيز العرواني

الواسطة والمحسوبية تعتبر موروثا اجتماعيا وثقافة مجتمعية مقبولة عملياً والجميع يحاربها نظرياً ولكنه يلجأ إليها عملياً رغم انها تشكل تهديداً حقيقياً للتماسك الاجتماعي وتولد الاحتقان والشعور بالغضب لدى عامة المجتمع.

جلالة الملك أشار في أكثر من مناسبة الى مخاطرها وكان أول من دعا الى تجريمها في الرسالة الملكية السامية الى الحكومة عام 2005، مؤكدا ضرورة نبذها ,حيث تم فيما بعد تجريمها في قانون هيئة مكافحة الفساد رقم 62 لسنة 2006 ، كما تم التأكيد تجريمها في قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم 13 لسنة 2016 ، وقد أعاد جلاله الملك التذكير بمخاطرها في الورقة النقاشية السادسة. إلا أننا ما زلنا نشهد أن ممارسات الواسطة والمحسوبية مستمرة.

كذلك أصدرت دائرة الافتاء العام فتوى حرمت فيها الواسطة التي أصبحت صورة من صور الرشوة المعنوية ينتظر من يقدمها مكسباً - ممن قدمت له . -

وللأسف أصبح من يمارسها ينعت بالشجاع ومن يرفضها ينعت بالغبان حتى غدا الواحد منا يضطر لقبولها تحسباً من أن تتقطع به أواصر القربى والعشيرة والصدقة.

آن لنا أن نتساءل الواسطة والمحسوبية ,إلى أين ؟ بعد ان أدت الى هجرة وإفراغ مؤسساتنا من الخبرات والكفاءات لتستفيد منها دول أخرى لأنها لم تجد فرص عمل في بلدها.

وقد أدى ذلك الى وجود ترهل في مؤسساتنا وتعثُر في مسيرة الإصلاح الاقتصادي لأن من تم تعيينه بالواسطة من دون المؤهلات المطلوبة ساهم في هذا التردّي والترهل.

ويمكن القول بأن الواسطة والمحسوبية أصبحت من أخطر أنواع الفساد الإداري الذي يستوجب محاربتة على كافة

الصعد، وذلك يتطلب العمل على خلق بيئة رافضة لها من خلال برامج توعوية شاملة وموجهة لكافة شرائح المجتمع تبين مضارها على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتبدأ هذه التوعية من الأسرة، فالمدرسة، فالجامعة، فبيئة العمل، مستثمرين لذلك دور المساجد والكنائس، ودور الإعلام.

أيضا إن محاربة الوساطة والمحسوبية تتطلب الإسراع في تنفيذ التوجهات الملكية السامية، في تقديم كافة الخدمات للمواطنين إلكترونيا لأن تقليل العلاقة بين الموظف والمواطن له أكبر الأثر في التقليل من لجوء البعض للوساطة والمحسوبية.

كذلك تتطلب محاربة الوساطة والمحسوبية التوسع في تجريم الوساطة والمحسوبية لتشمل كافة أطرافها، لا أن تقتصر على طرف واحد وهو الموظف العام حسب نص التجريم الحالي في القانون لأن من شأن ذلك رفع الحرج عنه عندما يرفض الوساطة، كما أن طالب الوساطة والمستفيد منها يفكران كثيرا قبل اللجوء إليها.

خلاصة القول، لا يمكن القضاء على آفة الوساطة والمحسوبية إلا من خلال تكاتف كافة الجهات، وفي التوسع في تجريمها وتغليظ العقوبة على مرتكبيها.

مدير مديرية الشكاوى

هيئة النزاهة ومكافحة الفساد